

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: تأثيرات الصدام بين الانقلابيين والرافضين لقانون التظاهر بمصر

مقدمة الحلقة: فيروز زياني

ضيوف الحلقة:

- محمد عباس/ناشط سياسي وعضو ائتلاف الثورة سابقاً

- محمد السطوحى/ كاتب ومحلل سياسي

- خالد المصري/ ناطق رسمي باسم حركة شباب 6 أبريل

تاريخ الحلقة: 2013/11/27

المحاور:

- اعتقالات موسعة ضد رافضي قانون التظاهر

- انتهاكات أمنية بحجة مكافحة الإرهاب

- حكومة البيلالوي كبش فداء لسياسات فاشلة

- مستقبل الأوضاع في مصر

فيروز زياني: السلام عليكم وأهلاً بكم، تظاهر مناصرون لبعض الحركات والائتلافات الثورية في ميدان طلعت حرب بوسط القاهرة احتجاجاً على قانون التظاهر الذي جددت الحكومة تمسكها بتطبيقه وإصرارها على عدم التراجع أمام ما سمتها قوى الإرهاب.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: ما هي أبعاد المواجهة الحالية بين مطالب القوى الثورية بإلغاء قانون التظاهر وإصرار الحكومة على تطبيقه؟ وكيف سينعكس دخول هذه الفصائل في مواجهة حكومة الانقلاب على مستقبل الأوضاع في مصر؟

بالتزامن مع أحكام قاسية أصدرتها محكمة جناح الإسكندرية في حق إحدى وعشرين متظاهرة وبلغت حد السجن أحد عشر عاماً تظاهر مناصرون لفصائل وتنظيمات ثورية في القاهرة في تحدٍ صارخ لقانون التظاهر الذي أصدرته سلطات الانقلاب في مصر

الأحد الماضي، وجددت الحكومة حرصها على المضي في تطبيقه رغم تنامي حركة الرافضين له، حتى في أوساط قوى لم تكن إلى حين لحظة صدوره بين مناوئي للانقلاب.

[تقرير مسجل]

ناصر آيت طاهر: مظاهرة تتحدى قانون التظاهر الجديد، كانت تحدياً في أول أيام سريان القانون، بدا لأول وهلة أن المحتجين جميعهم من لون سياسي واحد، لكن الحقيقة أن معارضة القانون المثير للجدل تتنامى وتتسع، وبينما أفرج عن معتقلين على خلفية مظاهرة مجلس الشورى اتسعت قائمة المطلوبين للاعتقال لمشاركتهم في تلك المظاهرة، بين هؤلاء اثنان من أنشط الناشطين في ثورة الخامس والعشرين من يناير مؤسس حركة شباب السادس من إبريل أحمد ماهر والناشط علاء عبد الفتاح، معروف أن قانون التظاهر الجديد قوبل بانتقادات من منظمات حقوقية وصفته بأنه صفة قوية للحريات في مصر، لكن اللافت هنا أن فريقاً من مؤيدي السلطات المدعومة من الجيش لا يروقه القانون فهو يفرض قيوداً على التظاهرات وهي التي أسقطت حسني مبارك وشجعت قيادة الجيش- كما تقول- على التدخل لعزل الرئيس محمد مرسي، يبدو أن أنصار الدولة المدنية والناشطين ممن أيدوا انقلاب الثالث من يوليو أصبحوا أكثر حرصاً على انتقاد الجيش ولنا مثالاً في تجميد أعضاء في لجنة تعديل الدستور في مصر عضويتهم بسبب الاعتقالات الأخيرة، فهل بدأ حلفاء سلطات الانقلاب ينفذون عنها؟ وهل اكتشف الإسلاميون والليبراليون أن قضيتهم واحدة. يصعب تصور سيناريو مشابه لانتخابات الرئاسة حين رجحت القوى المدنية كفة محمد مرسي في الجولة الثانية، لكن تغير الأحلاف أمرٌ تتحكم فيه الظروف والمصالح ولا شك في أنه لا مصلحة لمعسكر الفريق عبد الفتاح السيسي في استعداد حلفائهم الحاليين، فذاك آخر ما قد يتمناه في توقيت مصري حرجٍ سياسياً، فنحن على بُعد أسابيع فقط من الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد.

[نهاية التقرير]

فيروز زياني: موضوع حلقتنا هذه ناقشه مع ضيوفنا في الأستوديو محمد عباس الناشط السياسي وعضو ائتلاف شباب الثورة سابقاً، ومن نيويورك الكاتب والمحلل السياسي محمد السطوح، كما ينضم إلينا عبر الهاتف من القاهرة خالد المصري الناطق الرسمي باسم حركة شباب السادس من إبريل، ونبدأ معك سيد محمد عباس ، يعني انتم كقوى

ثورية كيف تابعتم كيف رأيتم وكيف استقبلتم ما حدث بداية مع قادة فصائل ثورية رافضين للانقلاب وثانيا مع فتيات اتهمن بالتظاهر وحكم عليهن بالسجن أحد عشر عاماً؟

اعتقالات موسعة ضد رافضي قانون التظاهر

محمد عباس: مبدئياً يعني القضاء المصري اللي هو يفرج عن قتلة الثوار في يناير الضباط ؛ كل ضباط الذين قتلوا الثوار في يناير أخذوا إفراجات وما فيش حد فيهم أخذ أي حكم حتى الضابط اللي هو الكومي بتاع الإسكندرية اللي قتل الناس في ثورة 25 يناير أخذ إفراج النهارده، عندنا المشهد دوت، وعندنا مشهد اللي هو ضابط اسمه إسلام اللي اعتدى على عرض عماد الكبير قبل ثورة 25 يناير أخذ ثلاث سنين، عندنا قنص العيون لحد دي الوقت المحكمة بتاعته شغالة، عندنا اللي قتلوا خالد سعيد أخذوا سبع سنين سجن، يعني ده المشهد اللي إحنا عايشين فيه، ده الفرق بين القضائيين: قضاء سلطة عسكرية وقضاء إحنا شايفينه يعمل إيه، القضاء اللي هو يمثله المستشار الخضير اللي هو دي الوقت محبوس في سلطة الانقلاب، اللي هو كان مع استقلال القضاء، فإحنا شايفين الأزمة عندنا في السلطة القضائية عاملة ازاي ونجي بالآخر نقول إن إحنا عاوزين نعمل قانون للتظاهر ينظم التظاهر، يعني السلطة اللي جاية أصلاً تتدعي أنها جاية عن طريق التظاهر عايزة تُجرم التظاهر اللي هي جاية عن طريقه وتعتقل الناس، حتى الأحكام التي صدرت على الفتيات النهارده أحكام غريبة جداً يعني القانون اللي هم عاملينه حتى ما فيش فيه الأحكام دي، ما فيش هذه الأحكام..

فيروز زياني: استناداً على أي قانون إذن تم ذلك؟

محمد عباس: هو ده مش قانون أصلاً القاضي لم يخرج أي أسانيد لحكمه، عندنا 11 سنة دي محكمة جناح، الجناح يعني أقصى مدة للجنح ثلاثة سنين، ده أصلاً يعني دي نقطة، النقطة الثانية في القضاء يقول لك أنه لو في مجموعة من القضايا على شخص واحد يتم الحكم على قضية واحدة بأقصى عقوبة، يعني إحنا عندنا اللي هم يقولوا أدوهم مجموعة قضايا بإحدى عشر سنة، أدى ده أربع سنين وده ثلاث سنين وسنة وخلافه قال لك إنهم مثلاً يُقبض عليهن وهن معهن سلاح ابيض، الفيديو بتاع البنات في المظاهرات موجود وهو يُقبض عليهن فين السلاح اللي هم يتكلموا عليه؟! فين الاعتداء اللي يتكلموا عليه؟! إحنا عندنا دولة عسكرية بامتياز، دولة بطش، دولة أمن، تنتقم من ثورة 25 يناير سواء عن طريق الفتيات اللي هم يتظاهرن ضدها أو عن طريق شباب الثورة اللي هم

متهمين حالياً.

فيروز زياني: نقطة مهمة، دعنا نتحول بهذه النقطة إلى ضيفنا من نيويورك سيد محمد السطوحى، إذن سمعت ما قاله السيد محمد عباس ويشاركه الرأي شرائح عديدة في مصر في الواقع، السلطات سلطات الانقلاب في مصر تبدو كمن استعمل سُلماً وصل به من ثم رماه قاطعاً بذلك الطريق على أي شخص أن ينهج نفس النهج أو يصل إلى ما وصل إليه، ما رذك على كل ما ذكر ضيفنا هنا؟

محمد السطوحى: يعني سأرد على ذلك ولكن اسمحي لي أختي فيروز تعليق قصير، يعني أنا كشخص يعتز بالأساس بصفتي كإعلامي أجد أنه مثير للانزعاج قليلاً أنه أجدك أو أجد التقرير الذي استمعت إليه منذ لحظات تصفي الحكومة المصرية بأنها حكومة الانقلاب، هذا يعني أنك كشخص يدير هذا الحوار اتخذت موقفاً سياسياً من قضية يجب أن تكوني حيادية عندما تناقشيتها وكذلك في نفس التقرير الذي أذيع منذ قليل كان ينبغي أن يتوخى الحذر في استخدام المصطلحات لأنه يجب أن تتخذ قناة الجزيرة..

فيروز زياني: هو توصيف، سيد سطوحى فقط اسمح لي أن افتح قوساً هنا فقط لأرد على هذه الجزئية ومن بعد ذلك بإمكانك طبعاً الرد بما تريد، هو توصيف نستند عليه بطرق قانونية، ما حدث في الثالث من يوليو وفق العديد من القانونيين هو انقلاب على سلطة شرعية كانت موجودة في الحكم، أنت توصفه كما تشاء ولك ذلك تفضل الآن.

محمد السطوحى: أنا لا أوصف الآن أنا أتحفظ على قيامك كشخص..

فيروز زياني: لك الحق.

محمد السطوحى: كشخص يدير الحوار بالقيام بهذا التوصيف لأنك بهذا التوصيف اتخذت موقفاً سياسياً من قضية يجب أن تكوني حيادية عندما تناقشيتها وكذلك الأمر بالنسبة للقناة التي تمثلها وبالتالي..

فيروز زياني: لنعد إلى الموضوع فقط كسباً للوقت سيد محمد السطوحى.

محمد السطوحى: وبالتالي هو موقف إعلامي وليس.. أيوه هو موقف إعلامي، وهذه النقطة مهمة هو موقف إعلامي مهني وليس قضية قانونية وليست قضية سياسية، أعود إلى القضية الأساسية التي ناقشها الآن وهي المسألة المرتبطة بهذا القانون أنا ناقشت هذا الأمر منذ عدة أسابيع وأعربت عن تحفظي على العديد من البنود الموجودة في هذا

القانون وأنا اتفق مع الكثير من التحفظات والاعتراضات التي أثيرت عليه خاصةً بالنسبة لفتح المجال أمام الشرطة لاتخاذ وسائل عنيفة لرد المتظاهرين، العقوبات المشددة فيه، أيضا عدم إعطاء المتظاهرين الحق والحريات الكافية بالنسبة لأماكن التجمع أو إمكانية الحصول على ترخيص بشأنها إلى آخره، وبالتالي أنا لست هنا في موقف الدفاع عن السلطات المصرية بالعكس أنا أعترض كثيراً على بعض بنود هذا القانون الجديد ولكن أنا أتحمض على الطريقة التي أحياناً يتم بها الاعتراض، لأنه اعتراضى على القانون يجب أن يتم الاعتراض عليه أيضاً في إطار القانون لأنه إذا فتحنا الباب أمام مهاجمة القانون بطريقة غير قانونية..

انتهاكات أمنية بحجة مكافحة الإرهاب

فيروز زياني: يعني أكثر من ذلك سيد سطوحى أكثر من ذلك، السلطات عندما تقول بأنها مضطرة إلى ذلك لأنها تكافح الإرهاب نود أن نفهم هل قوى الخامس والعشرين من يناير الثورية التي أوصلت هؤلاء بفضلها وصل هؤلاء إلى السلطة هم إرهابيون أيضاً؟

محمد السطوحى: يعني لا أعتقد أن القانون الجديد يوصف هؤلاء بالإرهابيين أنا أتصور انه جاء لمحاولة احتواء مظاهرات الإخوان بالأساس ولكنه جاء أيضاً في إطار سوء تقدير سياسي من وجهة نظري بالنسبة للسلطات في مصر، لأنها في إطار احتواء الإخوان أضافت إليهم عناصر أخرى جديدة تزيد من قوة الشارع المصري الآن بحيث أصبحت المعارضة بداخل الشارع المصري كبيرة.

فيروز زياني: احتوت كل من يخرج عن الصف، دعنا نتحول الآن إلى ضيفنا من القاهرة الناطق الرسمي باسم شباب السادس من ابريل السيد خالد المصري يعني وسط إصرار السلطات كما يبدو على هذا القانون، ما الخيارات التي تبقى أمامكم لانتهاجها كقوى ثورية بعد كل ما حدث في الشارع؟

خالد المصري: الحقيقة طبعاً الخيارات أمامنا مفتوحة إحنا نحاول نضغط بثتى الطرق بشكل جماهيري إعلامي وفي إطار سياسي كمان لإلغاء القانون أو على أحسن تقدير تعديل البنود الشائكة فيه اللي كنا معترضين عليها في فترة حكومة قنديل وحالياً اعتراضنا فيها بفترة الحكومة الحالية، ولكن تم إصدار القانون بشكل انفرادي بدون تحقيق الوعد اللي كانت وعدته الحكومة إن في حوار مجتمعي سيتم قبل إصدار القانون وتم إصداره بشكل منفرد وتم تطبيقه بشكل سريع، إحنا طبعاً محتفظين بالضغط،

ونضغط في الشارع بالتظاهرات ضد قانون التظاهر حتى يتم تعليقه أو تعديل البنود المختلف عليها.

فيروز زياني: اتساع وتنامي الجبهة المعارضة لقانون التظاهر ماذا ترى فيه، هل يمكن أن تتوسع ربما إلى حد المواجهة مع هذه السلطات إن هي أصرت على هذا القانون؟

خالد المصري: أعتقد إن اللي يحصل من أمبارح والنهارده هو نوع من أنواع المواجهة مع السلطة الحاكمة، وفي اعتراض بشكل كبير من فئات متعددة في المجتمع على إصدار هذا القانون في الوقت ده تحديداً، والتعامل العنيف من قوات الأمن تحت بند هذا القانون مع المتظاهرين اللي كانوا يتظاهرون بشكل سلمي ولم يكونوا يعطلون المرور ولم يكونوا يقاومون السلطات زي ما هم قالوا لأنه الفيديوهات والصور موجودة ومنتشرة من أمبارح لأن المظاهرة كانت سلمية تماماً وكانت على الرصيف ومنظمة تماماً وهم كانوا عندهم نية مبيتة بأنهم يقوموا بقمع المظاهرة، وهذا اللي حصل..

فيروز زياني: أكثر من القمع سيد خالد، نود أن نعرف وجهة نظرك فيما حدث بخصوص الفتيات اللواتي اعتقلن وصدر بحق بعضهن أحكام بالسجن لمدة أحد عشر سنة بتهمة التظاهر؟

خالد المصري: الحقيقة أنه دا موقف نحن أدناه النهارده الصبح أول ما المحاكمة كانت بدأت والحكم صدر الساعة 6 إحنا عارفين اللي حصل وأدناه في وقته وشايفين أنه ده حكم جائر..

فيروز زياني: بما ينبئ كيف قرأتموه؟

خالد المصري: هو يحتمل طبعاً التسييس لحد كبير ولكنه في الآخر حكم قضائي علينا أن نتحرك ضده بشكل قانوني ولكن يثير الشبهات طبعاً أنه في حكم سياسي وفيه تدخلات سياسية لبعض الأحكام زي 17 سنة اللي أخذوها طلبة الأزهر وأدي 11 سنة أخذوهم بنات أكبر واحدة فيهن كان عمرها 22 سنة بتهم هي بالأساس التظاهر ضد الحكم أياً كان نحن مختلفين أو متفقين مع مطالبهم إنما هم في الآخر لم يرتكبوا جريمة لم يهربوا سلاح لم يبيعوا مخدرات لم يقاوموا السلطات بشكل عنيف، فكانوا لا يستحقوا طبعاً الحكم بالشكل ده، وإحنا شايفينه حكم جائر وفيه أحكام وشبهة تسييس كبيرة يعني.

فيروز زياني: طبعاً سنعود لمتابعة هذا النقاش نرجو أن تبقى معنا وكذا ضيفينا

الكريمين، نناقش بعد فاصل قصير تأثير الاتجاه التصادمي الحالي بين سلطات الانقلاب في مصر والقوى الثورية الراضية لقانون التظاهر، ابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

حكومة الببلاوي كبش فداء لسياسات فاشلة

فيروز زياني: أهلاً بكم من جديد في هذه الحلقة التي تناقش أبعاد وتأثير دخول أطراف جديدة من قوى الثورة في مصر في مواجهة الحكومة الحالية أعود إليكم سيد محمد عباس، سمعت ضيفنا الذي قال والذي كان معنا من القاهرة السيد خالد، ذكر بأنه إن لم نتراجع فإن الضغط سيتواصل، بدأنا نسمع بعض الكلام يلزم إلى تحميل المسؤولية للببلاوي وحكومة الببلاوي رغم أن هذا القرار صدر في اجتماع حضره السيسي وصادق عليه الرئيس المصري عدلي منصور، هل تكفي باعتقادك تحميل المسؤولية لهذه الحكومة أو تقديمها كبش فداء بالنسبة إليكم؟

محمد عباس: لا يعني خليني أقول أنه هو مبدئياً سلطة الانقلاب لا تتوان عن فعل أي شيء، هي تريد أن تقنن وضعها الحالي في البطش بالمتظاهرين ومعارضيتها بأي شكل من الأشكال، هي عايزة إيه الحكومة الحالية بشكل واضح هي عايزة توجد، هي عاملة للتظاهر أصلاً قانون ضد اللي رافضي الانقلاب ولكن بالتأكيد الداخلية والدولة العسكرية عندها ثار بايت مع شباب الثورة اللي هم قاموا أصلاً بالثورة ضد الداخلية والسلطة العسكرية في مصر وهتفوا يسقط حكم العسكر واللي قبل كده هتفوا ضد الداخلية ومش ناسيين الداخلية، ده المشهد اللي هم عايزينه، هم عايزين يعملوا إيه دي الوقت هم عايزين يفرقوا بين الاثنين عايزين يخلوا يلونوا المشهد في الشارع بلون أن الإسلاميين هم بس اللي يتظاهروا وعليه يحاولوا في كل مرحلة يقولوا لك إحنا سنتفاوض وإحنا سنتكلم ويؤجلوا المواجهة المحتمومة مع جميع القوى الثورية بجانب معارضي الانقلاب بشكل أو بآخر، هو يحاول يعمل دوت، مثلاً البنات اللي تقبض عليهم أمبارح يقوم يفرج عنهم بالليل فتحصل المشكلة فتحصل المقارنة ما بين البنات حكم عليهم 12 سنة والبنات اللي أفرج عنهم بالليل بالرغم من إن الاثنين ظلم، ولكن هو عايز يوجد المشكلة دي ويخلي الفاصل موجود بحيث أنه يقدر يقاوم أو يتعامل مع الموقف اللي هو عاوزه أمام معارضي الانقلاب، ولكن اللي إحنا شايفينه في هذه المرحلة إحنا عندنا سلطة كاملة، هي سلطة الرئيس الفعلي فيها هو الفريق عبد الفتاح السيسي هو رئيس الانقلاب اللي قام بالانقلاب ضد الرئيس المنتخب والدستور الموضوع في مصر، واللي الغريب

أنه الحكم بتاع البنات فيه محاولة تعطيل الدستور، هو أصلاً السيسي هو اللي عطل الدستور مش البنات اللي المعتقلات وعليه أنا شايف إن المرحلة القادمة ستظل هذه الدولة بغبائها الأمني العسكري المعهود لحد لما سيجتمع بالأخير الجميع على مطلب واحد وهو إسقاط الدولة العسكرية الأمنية مرة ثانية.

فيروز زياني: وهذه النقطة نود أن ننقلها إلى ضيفنا، سمعنا في الواقع الكثير من مثل هذه التعليقات بأن ما نجحت فيه الحكومة الحالية والسلطات الحالية في مصر هو توحيد الجميع ضدها حتى من كانوا مع هذه الحكومة ومع نهجها باتوا الآن وانقلبوا عليها بعد إصدار قانون التظاهر هذا وتقديم المدنيين أمام محاكمات عسكرية، ماذا يمكن أن نعتبر ذلك عدم نضج سياسي خطأ سياسي فادح وفي توقيت خاطئ قبيل أسابيع فقط على الاستفتاء على الدستور رُوج له كثيراً؟

محمد السطوحى: يعني أنا اعتبر فعلاً هذا القانون وهذا التوقيت الخاطئ تعبير حقيقي عن قصور في الرؤية السياسية من جانب السلطات في مصر الآن، لأنه لم يكن هناك ضرورة حقيقية بالنسبة لإصداره وخاصةً أنه الحكومة تواجه مظاهرات الإخوان بدون وجود مثل هذا القانون، كل ما فعلته هو أن استعدت العديد من الطوائف الأخرى التي كانت تساندها ضد الإخوان لكنها تقف الآن مع الإخوان في معسكر واحد ضد هذه السلطات، وبالتالي أنا لا أجد معنى حقيقي لمثل هذا القانون وإصداره في هذا التوقيت، حتى إذا كان المقصود به الحفاظ على قوة الدولة وهيبتها وسطوتها إلى آخره فإنه الطريقة التي تم إصداره بها أعتقد أنها سنأتي بنتيجة عكسية، كما انه ليس من المناسب حتى المقارنة مع قوانين أخرى بدول أخرى.

فيروز زياني: هذا ما نود أن نعرفه أية نتيجة الآن سيد سطوحى، هذا ما نود أن نعرفه انعكاسات ما حدث الآن على السلطات؟

محمد السطوحى: الآن من وجهة نظري هي المزيد من عدم الاستقرار من وجهة نظري، المزيد من التظاهرات، لأنه حتى رغم أنني أتحفظ على الطريقة التي يتم بها الاعتراض أحياناً وأنه يجب أيضاً أن تتم بطريقة قانونية لكن الشباب في الشارع في مصر لن يتوقفوا كثيراً عن أنه خروجهم بما يخالف القانون الجديد في مخالفة قانونية..

فيروز زياني: عفواً سيد سطوحى أعذرني هنا فقط لا أريد أقاطعك ولكن الاعتراض بطريقة قانونية هم لو لم يعترضوا على نظام حسني مبارك بهذه الطريقة ما كان هذا

النظام زال، يعني نود أن نعرف كيف تقبل هنا ولا تقبل هناك؟

محمد السطوحى: بالتأكيد إذا كانت هناك أشياء خاطئة في القانون فإن من حق الشباب أن يخرجوا ليعبروا عن اعتراضهم عليها لكن السلطات في مصر قالت أنهم إذا طلبوا الخروج للمظاهرة فإنهم سيعطونهم هذا التصريح بالمظاهرات، وبالتالي كان عليهم ربما أن يختبروا السلطات في مصر بداية لكن أنا أعطيتهم الحق طبعاً في أن يخرجوا ويتظاهروا للتعبير عن رفضهم لهذا القانون طالما يجدون فيه ما يحول دون حريتهم في التعبير عن آرائهم بالشكل السلمي.

فيروز زياني: طبعاً هم إن طلبوا فمعنى ذلك بأنهم يعترفون بقانون التظاهر وهم من الأصل خرجوا لأنهم لا يعترفون بقانون التظاهر، هذا توضيح فقط، أود أن أنقل لك نقطة صغيرة سمعناها من ضيفنا هنا السيد محمد عباس، وقرأناها في العديد من التعليقات، تبدو هذه السلطات كما ترى بعض الدوائر كما لديه كما يقال بالمصرية ثار بايت بينها وبين قوى الثورة، ألا تكرر الممارسات التي نشاهدها خاصة مع بعض قادة ثورة يناير هذا الاعتقاد؟

محمد السطوحى: أنا أتصور أن هذه ربما تكون هي المشكلة الحقيقية ليست القانون في ذاته وليست نصوص القانون في ذاته، أجهزة الشرطة في مصر ترى أنها تريد أن تعيد سطوتها وقوتها ومظهرها في الشارع كما كانت عليه قبل ثورة يناير التي اهتزت كثيراً أثناء الثورة، من جانبهم الشباب يجدون أنه قوات الشرطة لم تحدث أي محاسبات قانونية لمن اعتدوا على الشباب خلال الأعوام الثلاث الماضية وبالتالي هم يرفضون حتى الاعتراف بدور الشرطة بفض مظاهراتهم بالتالي تجدي أن نصوص القانون جاءت كوسيلة للتعبير عن الثأر البايث كما تم التعبير عنه أو اختتام أو استكمال المعركة التي لم تحسم بعد لأي من الطرفين، أتصور أن هذا يعبر عن وجهه أكثر خطورة للمشكلة الحقيقية.

مستقبل الأوضاع في مصر

فيروز زياني: وضحت وجهة نظرك، نود أن نعرف تحديداً أبعاد الآن وانعكاسات هذه المواجهة بين فصائل ثورية وحكومة الانقلاب على مستقبل الأوضاع في مصر ونتحول إلى ضيفنا السيد خالد المصري، كيف ترى أنت انعكاسات ما يحدث على مستقبل مصر والحراك السياسي فيها؟

خالد المصري: في الحقيقة إحنا شايفين طبعاً أنه اللي يحصل ده سيثير الكثير من الفصائل والعديد من الهيئات والجهات ضد القانون بحد ذاته ولكن الاتجاه العام للحكومة وسلطات الحكم الموجودة بلا اتفاق، إحنا طبعاً مش عندنا اعتراض أنه يبقى فيه قانون لتنظيم وحماية التظاهر ولكن نحن نعترض على وجود قانون لقمع ومنع التظاهر، قانون يرسخ للاستبداد الأمني ويقمع الحريات هي دي نقطة خلافاً فيها، وشايفين إن مش دا الوقت المناسب لإصدار مثل هذا القانون إلا إذا كان في رغبة حقيقية موجودة عند السلطات دي الوقت لتصفية الحسابات والانتقام بشكل أو بآخر من الثوار أو من قاموا بالثورة ضد قمعهم واستبدادهم الأمني، طبعاً في حاجات كثيرة حصلت مش مضبوطة كان المفروض يتم الانتظار لحين وجود هيئة منتخبة تمثل الشعب ليتم إصدار القانون من ناحيتها أو كان يحصل حوار مجتمعي بشكل موسع زي ما وعدت الحكومة ولكن لم يحدث، لكن للأسف تم إصدار القانون بشكل انفرادي.

فيروز زياني: نعم، سيد خالد الآن ربما توحدتم مع الراضين للانقلاب على الأقل مرحلياً ووقتياً في بعض الأهداف المشتركة الراضة لما جاء في هذا القانون، هل يمكن أن نرى جبهة موحدة تجتمع ربما لتحرك ما ضد هذا القانون؟

خالد المصري: هو اسمح لي أقول لك أنه ما فيش توحيد ولا حاجة، ولكن هناك ممارسات تحدث إحنا مش مقتنعين بها ونعترض عليها ونحاول نقومها، قد يكون في بعض الأهداف المشتركة بيننا وبين الجهات الأخرى ولكن الأهداف مختلفة والمطالب مختلفة، إحنا كنا شايفين إن نظام الدكتور مرسي فشل في تحقيق أهداف الثورة وكنا نطالب بانتخابات رئاسية مبكرة ولكن لم نطالب بعودة دولة أمنية لم نطالب بعودة دولة مبارك لم نطالب بعودة الاستبداد مرة أخرى وعشان كده إحنا نوقف ضد هذه الإجراءات.

فيروز زياني: أود في ربما أقل من دقيقة سيد محمد عباس أختم معك، إلى أين هذه المواجهة إلى أين تقود مستقبل مصر؟

محمد عباس: لا هي المواجهة دي محتومة، المواجهة دي سيسقط هذا الانقلاب لا أقول قريباً ولكن سيحتاج وقتاً، سيسقط هذا الانقلاب عندما تقرر هذه الدولة القيام بالغاء هذا مرة أخرى ضد الناس، هناك قرار منتظر لهذه الحكومة اللي هم يحملوها كل شيء عشان وهي ماشية تشيل الشيلة، قرار رفع الدعم عن البنزين والمواد البترولية هذا القرار اللي سيوصل لتر البنزين إلى ستة جنيه مصري، في اللحظة دي إحنا نتوقع

غضبة عارمة لن تبقي ولا تذر في الشارع المصري، هذه الحكومة تقوم بكل الأخطاء الممكنة التي لم يقد بها حتى من سبقوها من حكومات.

فيروز زياني: أشكر جزيل الشكر سيد محمد عباس الناشط السياسي وعضو ائتلاف شباب الثورة سابقاً السيد محمد السطوحى من نيويورك الكاتب والمحلل السياسي نشكر جزيل الشكر، كما نشكر ضيفنا من القاهرة الناطق الرسمي باسم حركة السادس من إبريل السيد خالد المصري، وبهذا تنتهي هذه الحلقة من برنامج ما وراء الخبر نلتقي بإذن الله في قراءة جديدة فيما وراء خبر جديد، السلام عليكم.